[428] صحة إمامة أبي بكر، وإنما الناس بين قائلين: قائل من الشيعة يقول: إن إمامة أبي بكر كانت فاسدة فلا يصح القول بها أبدا، وقائل من الناصبة يقول: إنها كانت صحيحة، ولم يكن على أحد ريب في صوابها، إذ جهة استحقاق الامامة هو ظاهر العدالة والنسب والعلم والقدرة على القيام بالامور، ولم يكن هذه الامور ملتبسة على أحد في أبي بكر عندهم، وعلى ما يذهبون إليه فلا يصح مع ذلك أن يكون المتأخر عن بيعته مصيبا أبدا، لانه لا يكون متأخر لفقد الدليل، بل لا يكون متأخرا لشبهة، وإنما يتأخر إذا ثبت أنه تأخر للعناد، فثبت بما بيناه أن أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يبايع أبا بكر على شئ من الوجوه كما ذكرناه وقد مناه. وقد كانت الناصبة غافلة عن هذا الاستخراج، مع موفقتها على أن أمير المؤمنين (عليه السلام) تأخر عن البيعة وقتاما، ولو فطنت له لسبقت بالخلاف فيه عن الاجماع، وما أبعد أنهم سيرتكبون ذلك إذا وقفوا على هذا الكلام، غير أن الاجماع السابق لمرتكب ذلك يحجه ويسقط قوله، فيهون قصته ولا يحتاج معه إلى الاكثار. (1) 11 - قال: وأخبرني الشيخ أيده ا قال: أبو القاسم الكعبي: (2) سمعت أبا الحسين الخياط (3) يحتج في إبطال قول المرجئة في الشفاعة بقول تعالى: (أفمن حق

_____ (1) الفصول المختارة 1: 30 - 31. (2) هو عبد ا بن احمد بن محمود البلخى ابو القاسم الكعبي، من كبار المعتزلة، انتهت إليه رياسة المعتزلة، واليه تنسب الفرقة الكعبية، قيل: ولد سنة 273، وتوفى في 319، تتلمذ على أبى الحسين الخياط، وانفرد عنه بمسائل منها: ان ارادة الباري تعالى ليست صفة قائمة بذاته ولا هو مريد لذاته، ولا ارادته حادثة في محل اولا في محل، بل إذا اطلق انه مريد فمعناه انه عالم قادر غير مكره في فعله ولا كاره، وإذا قيل: انه مريد لافعاله فالمراد انه خالق لها على وفق علمه وإذا قيل: هو مريد لافعال عباده فالمراد انه آمر بها راض عنها، وكذلك في السميع والبصير فهو سميع بمعنى انه عالم بالمسموعات وبصير بمعنى انه عالم بالمبصرات وغير ذلك، وأورد مقالاته الشهرستاني في الملل والنحل 1: 102 و 103. والبغدادي في الفرق بين الفرق: 108. (3) هو عبد الرحيم بن محمد بن عثمان أبو الحسين الخياط استاذ الكعبي، إليه تنسب الخياطية من المعتزلة وصفه ابن النديم على مافى لسان الميزان بقوله: كان رئيسا متقدما عالما بالكلام فقيها صاحب حديث واسمع الحفظ يتقدم سائر المتكلمين من اهل بغداد. له مقالات أوردها الشهرستاني في الملل 1: 102 والبغدادي في الفرق بين الفرق: 107، منها ان المعدوم شئ وغالى فيه، والجوهر جوهر في العدم، والعرض عرض، وكذلك جميع

الاجناس والصفات، حتى قال: السواد سواد في العدم.
